دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

الثروة الطبيعية في الريف الشرقي المغربي
معدن الحديد نموذجًا

د. فريد المساوي
دكتوراه في التاريخ المعاصر
جامعة عبد المالك السعدي
تطوان – المملكة المغربية

مُلَخّص

تحتوي منطقة الريف الشرقي المغربي على معدن الحديد من أجود أنواع الحديد في العالم، وكان السكان يستغلونه ويتجرون فيه منذ العصور الوسطى على الأقل. وفي الفترة المعاصرة، خاصة مع بداية القرن العشرين، كان هناك تنافس حاد بين العديد من الرأسماليين الأوربيين على استغلاله. ولا يمكن الحديث عن معدن الحديد بالريف الشرقي دون التطرق للخطوة التي أقدم عليها الثائر الجيلالي الزرهوني (بوحمارة) في مطلع القرن العشرين، والذي عقد صفقة استغلال المناجم مع شركتين إحداهما إسبانية والأخرى فرنسية. ولعب استغلال معادن الريف خلال الفترة الاستعمارية دورًا مهمًا في التنمية الحضرية والازدهار الاقتصادي لمدينة مليلية المحتلة، فإلى حدود أواخر القرن التاسع عشر الميلادي لم تكن المدينة شيئًا يذكر من حيث النمو العمراني، ولكن المعادن فتحت فيها آفاق التجارة، وجلبت إليها المستثمرين فنمت واتسعت. وكانت إسبانيا تحقق الاكتفاء الذاتي من الحديد وتصدره إلى العديد من الدول، بينما العمال من أبناء البلد لم يحظوا حتى بالمساواة مع الإسبان في نوع العمل وفي الأجر وفي ظروف حياتهم بشكل عام. وبعد الاستقلال انتقل الاستغلال إلى المسؤولين المغاربة، وكان الفساد وغياب التدبير السليم هو سيد الموقف، حتى تم تخريب وإتلاف ما أقامه الإسبان من تجهيزات، والدفع بالشركة إلى الإفلاس فتوقف العمل بالمناجم.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٧ يناير ٢٠٢٣
تاريخ قبـول النشـر: ١١ فبراير ٢٠٢٣

كلمات مفتاحية:

إسبانيا؛ المغرب؛ الريف؛ المعادن؛ المناجم؛ الحديد

معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/KAN.2023.324281

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

فريد المساوي، "الثروة الطبيعية في الريف الشرقي المغربي: معدن الحديد نموذجًا".- دورية كان التاريخية.- السنة السادسة عشرة- العدد التاسع والخمسون؛ مارس ٢٠٢٣. ص ٨٦ – ٩٩.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: faride87@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كان التَّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

تلعب المعادن، خاصةً معدن الحديد، دورًا مهمًا في حياة الإنسان، نظرًا لاتساع وتعدد مجالات استعماله. وباتت حاجة الإنسان إلى الحديد تزداد مع التطور والتقدم البشري، ذلك أن الإنسان انتقل من الاستعمال البسيط للحديد في صنع أدوات الفلاحة والحفر والتقطيع والأسلحة اليدوية، إلى بناء الآلات العملاقة والعربات وشتى أنواع وسائل النقل وقطع الغيار والمصانع العملاقة، وغير ذلك مما توصل إليه التقدم البشري في عصرنا الحالي. وعلى هذا الأساس كانت الإمبريالية الأوربية، التي جاءت كنتاج للثورة الصناعية وما أفضت إليه من حاجة الدول الصناعية إلى المواد الخام بشكل عام والحديد بشكل خاص، تهدف بالدرجة الأولى إلى التنافس حول مصادر تلك المواد الخام والاستيلاء عليها واحتكارها. سنقدم في هذا المقال نموذجًا من مناجم الحديد التي كانت هدفا للتنافس الإمبريالي الأوربي، قبل احتلال المنطقة المتواجد فيها من طرف الإسبان، وهي مناجم الحديد بالريف الشرقي المغربي الغنية بمعدن الحديد من أجود أنواعه في العالم، منذ بدايات الاستغلال الأولى، مرورًا بالتنافس الأوربي والاستغلال الإسباني للمعدن، إلى استقلال البلاد وعودة ملكية المناجم إلى المغاربة.

أولاً: استغلال حديد الريف في العصور الوسطى والحديثة

تعتبر منطقة الريف من المناطق المعروفة منذ أزمنة قديمة بوجود معدن الحديد واستغلاله والاتجار فيه من طرف السكان. وحسب شرح قدمه مهندس معادن إسباني بمناجم بني بويفرور[١] لأحد الزوار خلال فترة الاستعمار الإسباني حول تكون معدن الحديد بالريف، فإن جبل كوروكو[٢] القريب هو جبل بركاني، كان ثائرا في العصور الجيولوجية القديمة ثم خمدت ثورته، وكان يقذف الحمم فتسيل الصخور الملتهبة الذائبة على جوانب الجبل على شكل لافا، ولم تتكون من تلك اللافا معادن على سفوح نفس الجبل لأنها كانت تبرد بسرعة، أما في الناحية المقابلة للبركان فإن المواد الملتهبة والمنصهرة كانت تتجمع فتقع تحت الضغط، وتبرد في بطء شديد فتتحول إلى معادن نافعة، أي إلى هذا الحديد النفيس[٣].

وإذا كنا لا نعرف متى بدأ استغلال الحديد بالريف على وجه التحديد، فإننا نقف على إشارة تعود إلى القرن الثالث عشر الميلادي، حيث أورد عبد الواحد المراكشي في (المعجب) أنه "فيما بين سبتة ووهران موضع قريب من ساحل البحر يسمى تمسامان، فيه معدن حديد[٤]". وفي القرن السادس عشر نجد مع الحسن الوزان أن مناطق كرت والريف الشرقي عموما كانت كثيرة الإنتاج لهذا المعدن، حيث أشار إلى أن مدينة مليلية "لها إقليم كبير ينتج كمية هامة من الحديد والعسل[٥]". ويقول حين حديثه عن مدينة أمجاو الواقعة على بعد نحو عشرة أميال غرب تزوطة[٦]، أن جميع الجبال المجاورة لها كانت بها "مناجم حديد يعمر العمال المشتغلون فيها العديد من المداشر والقرى[٧]". أما عن جبال بني سعيد الممتدة ـ حسب نفس المصدر ـ من غساسة[٨] إلى النكور[٩] غربا، فكانت تستخرج من أراضيها كميات كبيرة من الحديد، وكان "لكل عامل في المعدن داره قرب المنجم مع ماشيته ومعمله الذي يصفي فيه الحديد، وينقل التجار هذا الحديد إلى فاس في شكل سبائك، لأن عمال المعادن لا يعرفون كيف يحولونه إلى قضبان. وما لا يباع منه يستخدم آلات كالمجارف والفؤوس والمناجل، وكذلك لصنع أسلحة لهؤلاء الفلاحين، إذ لا يمكن استخلاص الفولاذ من هذا الحديد[١٠]". ونفس المعطيات التي تحدث عنها الوزان نجدها بعده عند مارمول كارباخال، سواء فيما يتعلق بأحواز مدينة مليلية[١١]، أو بالجبال المجاورة لأمجاو[١٢]، وكذلك ما يتعلق بجبال بني سعيد، عدا كون هذا الأخير خلط بين بني سعيد الريفية وبني سعيد الغمارية[١٣]، ومن هنا يتضح أن كارباخال استقى معلوماته من الحسن الوزان نفسه.

أضاف الوزان في معرض حديثه عن جبل وردان (بني وليشك حاليا) الذي يتاخم جبال بني توزين، مشيرا إلى سوق كانوا يقيمونه هناك يوم السبت على ضفة نهر صغير، وكان "يلتقي فيه معظم فلاحي كرط، ويأتي إليه كذلك عدد مهم من تجار الحديد. وتتم المبادلات التجارية بأجهزة الخيل وبالزيت في مقابل الحديد، إذ لا تنتج بلاد كرط الكثير من الزيتون[١٤]"، وقد أشار مارمول كارباخال أيضا إلى هذا السوق إلا أنه لم يذكر تجارة الحديد فيه[١٥]. أما فيما يتعلق ببني بويفرور المعروفة بهذا المعدن في

الفترة المعاصرة، فإن الوزان حين ذكرها، وإن لم يذكر الحديد بالضبط، إلا أنه أشار إلى أن جبل (ازكنكن[١٦])، "إنتاجه لا يقل عن إنتاج الجبال السابقة[١٧]". هذا ونجد في مخطوط (رسالة في تاريخ المغرب) المعروف بمخطوط ميشيغان، وهو لكاتب مجهول، ويعود إلى الفترة العلوية، خاصة عهد المولى سليمان، إشارة مهمة أثناء الحديث عن قبيلة تفرسيت، وهي أن هذه القبيلة "لها معدن من الحديد موجود الآن يتصرف فيه بخدمته ويصنع منه الحديد ويباع في الأسواق[١٨]".

أما في القرن التاسع عشر، خاصةً قبل بروز التهافت الأوربي على معادن الريف، فنجد أن موضوع وجود واستغلال معدن الحديد بالريف قد تراجع إلى طي النسيان، فعلى سبيل المثال الفرنسي أوجست موليراس صاحب كتاب المغرب المجهول، رغم اهتمامه بكل شيء في الريف، خاصة ما يتعلق بالثروات الطبيعية، إلا أنه لم يشر إلى هذه المسألة حتى أثناء حديثه عن بني بويفرور نفسها، هذا بالرغم من أن المادة الطوبونيمية التي أوردها عن بعض الأماكن تحمل إشارات ذات دلالة على وجود هذا المعدن في زمن ما، كإشارته إلى وجود واد بتمسامان يسمى واد الحديد، وهو نهر صغير يحد بين بني بوداوود وأيت موسى وعمر[١٩]، وكذا ذكره لقرية الحديد التي تستخدمها بني بوداوود بتمسامان كمرفأ لها[٢٠].

ثانيًا: الثائر بوحمارة ومناجم الريف

لا يمكن الحديث عن معدن الحديد بالريف الشرقي دون التطرق للخطوة التي أقدم عليها الثائر الجيلالي الزرهوني (بوحمارة) في مطلع القرن العشرين، حين عقد مع الإسبان صفقة لاستغلال هذا المعدن. فهذا الشخص الذي أثار أكبر حركة مناهضة للدولة المركزية، مستغلا في ذلك استياء الفقراء من فرض المخزن لضريبة الترتيب على الممتلكات الفلاحية والمواشي التي سنت عام ١٩٠١، وقد ناصرته أغلب القبائل التي رفضت أداء هذه الضريبة[٢١]. والذي قيل عنه أنه لم يكشف بعد الكثير من أسرار حركته والجهات التي كانت تموله وتدعمه من الخارج، ولكن يبدو أيضا أنه كان يحظى بسند قوي في الداخل. ولولا ذلك ما استطاع أن يصمد ست سنوات في وجه قوات المخزن ويهزمها غير ما مرة[٢٢]. على كل حال، فالمعلوم أن هذا الثائر بعد خوضه مجموعة من المعارك ضد قوات المخزن في محيط مدينة تازة والضواحي الشرقية، اتجه نحو الريف الشرقي حيث اتخذ من قصبة سلوان مركزا ومنطلقا لعملياته. فلماذا اختار هذه المنطقة بالضبط عوض الاتجاه إلى محاصرة فاس أو غيرها من العواصم والمدن الكبرى؟

هناك مَنْ يرى أن هدف بوحمارة من وراء الزحف في اتجاه الريف الشرقي هو البحث عن منفذ بحري يمكنه من الانفتاح على الخارج، ولتسهيل الحصول على ما يحتاج إليه من الأسلحة وغيرها من حاجياته، وليكون قريبا من فرنسيي الجزائر[٢٣]، وهناك من يرجع ذلك لصلة منطقة زرهون بالريف بسبب استقرار عدد كبير من الريفيين هناك خلال فترات متباعدة، خاصة في العصر العلوي قبل الحماية[٢٤]، ولكن مهما توفر من أسباب فالواضح أن احتياج بوحمارة إلى المال لتمويل حربه ضد المخزن المركزي والقبائل التي لم تنضم إلى ثورته، دفعه للبحث عن مصدر يدر عليه المال بأية وسيلة، خاصة بعد فشل المركز التجاري الذي أقامه على ساحل سبخة بوعرك Mar chica، وعدم كفاية ما كان يوفره له التاجر دافيد شاربي من مليلية بمختلف الطرق[٢٥]، خاصة بعد أن توقف الجزائري الشيخ بوعمامة عن مناصرته وأصبح كل من نجله الطيب وعبد المالك بن عبد القادر في قبضة المخزن[٢٦].

لقد دفعته حاجته الملحة إلى المال للاقتراض من الفرنسيين، ووافق لهم مقابل ذلك على إقامة ميناء بسبخة بوعرك، كما رخص للإسبان مقابل "أموال بخسة" بوضع أيديهم على معادن الحديد ببني بويفرور، وعلى أراضي كثيرة حول مليلية لمد خط السكة الحديدية. وكان لهذه الخطوة التي أقدم عليها أثر حاسم في إضعاف نفوذه بالمنطقة، حيث انقلبت عليه الكثير من القبائل التي كانت تناصره[٢٧]. إذ كانت خزينته تعتمد بالأساس على هبات بعض الفرنسيين بالجزائر، والذين ظلت علاقته بهم خفية، وعلى الضرائب التي كان يجبيها من القبائل الخاضعة له، وعلى ما تدره عليه الرسوم الجمركية المجباة من مدخل مليلية، ثم ما صار يحصل عليه من أصحاب الامتيازات الفرنسيين والإسبان الراغبين في استغلال مناجم الريف. فقد أبرم سنة ١٩٠٧ مع "الشركة الإسبانية لمناجم الريف" عقدا مدته ٩٩ سنة[٢٨] خول فيه لهذه

لشركة حق استغلال حديد منجم وكسان، وفي نفس السنة سمح لشركة إسبانية ممولة برأسمال فرنسي وهي "شركة شمال إفريقيا" باستغلال مناجم الرصاص بجبل أفرا قريبا من منجم الحديد المذكور، ورخص للشركتين بالشروع في مد خط السكة الحديدية من ميناء مليلية إلى بني بويفرور لنقل المعادن إلى المصانع الأوربية[٢٩]. فكان رد فعل القبائل المجاورة الخروج عن طاعته والشروع في محاربته بقيادة الشريف محمد أمزيان، ومحمد بن حدو الورياغلي، وعبد الكريم الخطابي الأب[٣٠].

أما بوحمارة، فقد عمل كل ما بوسعه لتنفيذ اتفاقيته مع الشركتين، ودعى إلى حماية العمال الإسبان الذين بدأوا في شق طريق السكة الحديدية، والذين وصلوا إلى منطقة المناجم وبدأوا بأعمال الحفر، ونسوق هنا وثيقة، هي رسالة بعثها إلى بعض أعيان قلعية تعود إلى تاريخ ٠٧ أبريل ١٩٠٨، يلح فيها على حماية العمال الأجانب والسماح لهم بشق الطريق واستغلال المعادن، وقد جاء فيها:

"خديمينا الأرضين الأمين عبد الكريم بديوانة مليلية والأمين الشاذلي القلعي المزوجي سلام عليكما ورحمة الله وبعد، فإننا بحول الله وقوته وشامل يمنه قد أذنا لخدام عتبتنا الشريفة الكبانية الاسبنيولية وشريكهم التاجر افيد شربيط بمليلية في خدمة طريق المشينة من الحدادة للمعدن السعيد على مقتضى الحاجة، وعليه بوصوله إليكما نأمركما بتسريحهم وكف اليد العاملة عنهم بحيث لا يتعرض لهم أحد في ذلك ومن فرط شيء في جانبهم فلا يلومن إلا نفسه، أعانكما الله وأصلحكما والسلام. صدر به أمرنا المعتز بالله في ربيع النبوي عام ١٣٢٦ هـ"[٣١].

وقد عين بوحمارة ٥٠ جنديا لحراسة الإسبانيين الذين يعملون في منجم جبل وكسان، تحت قيادة الحاج الفضيل النصيري، كما عين فرقة أخرى لحراسة عمال منجم جبل احرشاوا عند الشركة الفرنسية تحت قيادة رجل يسمى بابن العتروس، وشرعت كل من الشركتين في مد السكة الحديدية بين مليلية والمنجمين[٣٢]. في أكتوبر 1908، هاجم مجموعة من سكان الريف منشآت الشركة الإسبانية دون وقوع إصابات، فأوقفهم بوحمارة وعاقبهم بقسوة، وكان هذا سبب بداية التمرد عليه[٣٣]. وقبل نقل القطارات أول شحنة من الأحجار المعدنية إلى مليلية، انطلقت الثورة الريفية ضد بوحمارة، فتعطل العمل في المنجمين وفي الخطين الحديديين[٣٤]. لقد أمر الرئيس أنطونيو مورا الشركتين بالتوقف، واستشارة السلطان وزعماء القبائل إن كان بإمكانهم الحفاظ على الأمن في المناجم، فسافر ألفونسو ديل فالي إلى فاس وأبلغه السلطان أنه سيفعل ذلك إذا تخلت القوات الإسبانية عن ريستينكا ورأس الماء[٣٥]، وأكد أن ملكية الشركتين للمناجم لا يعتد بها لحصولهما على الامتياز من دعي متمرد. لكنه أبدى رغبته في إرسال سفارة إلى مدريد لمحاولة التوصل إلى اتفاق. ومن جانبه، التقى حاكم مليلية الجنرال مارينا ببعض أعيان القبائل، ثم أبلغ مدريد أن هناك انقساماً في الرأي بين من قبلوا بالوجود الأجنبي لأنه خلق فرص الشغل وبين من يعارضه[٣٦].

وفي سنة ١٩٠٩، بعد العودة إلى العمل، هاجم المقاومون بقيادة الشريف محمد أمزيان ورش السكة الحديدية فأتلفوها برمتها، وقد جرت معارك ضارية بين الإسبان والمقاومين الريفيين استمرت ستة أشهر، خلف فيها الجيش الإسباني ما بين قتيل وجريح حوالي ٢٠٠٠ جندي[٣٧]. وإذا كانت هذه المقاومة قد توقفت بعد استشهاد الشريف محمد أمزيان سنة ١٩١٢، ففي بداية العشرينات اندلعت حرب الريف بزعامة محمد بن عبد الكريم الخطابي ليكون عائقا آخر لاستغلال المعادن، وفي هذا الصدد يقول أمين الريحاني: "أما الشركة الإسبانية للمناجم الريفية هي ربة هذا الجبل، ولكنها وإن كانت قد بدأت الحفر سنة ١٩١١، توقفت طويلا؛ فقد حالت الاضطرابات والثورات مدة عشرين سنة دون الاستثمار، فلم تباشره حتى سنة ١٩٣١"[٣٨]، بينما نجد كاتبا إسبانيا يقول أن العمل بدأ مع أولى شحنات خام الحديد التي كانت سنة 1914، ولكن حتى سنة 1929، مع إصلاح المنشآت القديمة والفاشلة، آنذاك يمكن القول أن العمل بدأت تظهر ثماره[٣٩].

ثالثًا: الإسبان ومناجم الريف

لعب استغلال معادن الريف دورا مهما في التنمية الحضرية والازدهار الاقتصادي لمدينة مليلية، فإلى حدود أواخر القرن ١٩ لم تكن المدينة شيئا يذكر من حيث النمو العمراني، وكان عدد سكانها سنة ١٨٩٥ لا يتجاوز ثلاثة آلاف نسمة، وأصبحوا في أواخر الثلاثينات سبعون ألفا،

منهم ألفان من المسلمين، ثمانية آلاف من اليهود، وقليل من الأوربيين غير الإسبان[٤٠]. ذلك أنه بعد الاحتلال الإسباني للريف، والتمكن من استغلال معدن الحديد، تم توسيع ميناء المدينة، ومد السكة الحديدية إلى جبال بني بويفرور، فاتسع مجال العمل والتجارة للإسبان، فتهافتوا على "مدينة المناجم"، فأخذت تزداد عمرانا، وتزدهر اقتصاديا، فالحديد هو المصدر الأول لثروتها وازدهارها[٤١].

وقد كان الرأسماليون الأوربيون المتهافتون على المعادن، ومن بينهم الإسبان والفرنسيين، يعرفون ما تزخر به منطقة الريف من ثروة معدنية[٤٢]، وعرفت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تنافس العديد من الأوربيين على معادن الريف. وبعد الاتفاقية الإنجليزية الفرنسية سنة ١٩٠٤ بشأن تقسيم النفوذ، والتي تضمنت تخصيص منطقة لإسبانيا في شمال المغرب، لم تقبل ألمانيا بالاتفاقية مما دعا إلى عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906، حيث تم الاتفاق على التقسيم نفسه، ولكن الدبلوماسية الألمانية تمكنت من انتزاع حرية التجارة في المغرب[٤٣]، وأثارت مسألة الثروات المعدنية المغربية جدلا خاصا، ليتم تأجيلها حتى يصدر ظهير من السلطان يحدد قانون الامتياز[٤٤]. وشجعت سياسة الباب المفتوح رجال الأعمال من مختلف البلدان على السعي للحصول من السلطان على حقوق استغلال المناجم قبل صدور الظهير. ومنهم صناع الصلب الألمان رينارد وماكس مانسمان، اللذين حصلا على صك يخول لهما العديد من الامتيازات التجارية في المغرب، لكن ذلك صادف أن كان الريف الشرقي تحت نفوذ الثائر بوحمارة[٤٥].

بالنسبة للفرنسيين كان أول من حصل على امتياز استغلال معادن قلعية هم كل من المهندس المقيم بالجزائر ألكسندر بايل، والضابط والمستكشف غابرييل دلبريل[٤٦]، الذي كان يتعاون مع بوحمارة، حيث زار بايل بوحمارة سنة 1904، وحصل على الامتياز، وحقق دلبريل أيضًا نفس الهدف، ولكن لاحقا جمد بوحمارة اتفاقه مع دلبريل الذي فر من سلوان لاتهامه بالعمالة للمخزن[٤٧].

في بداية عام 1907، نقل بايل امتيازه إلى المهندس الفرنسي ألفريد ماسينيت، الذي التقى ببوحمارة في شهر ماي من نفس السنة، ودفع له 250 ألف بسيطة مقابل الأرض. وبعد فترة وجيزة من بدء العمل بأموال من مستثمرين فرنسيين وإنجليز وبلجيكيين، توصل القائد العسكري في مليلية الجنرال مارينا بأمر بعدم منح التأشيرات للفرنسيين الذين كانت مليلية طريقهم الوحيد للوصول إلى مكان المناجم. فاحتج ماسينيت أمام السفير الفرنسي في مدريد بزعم انتهاك اتفاقية الجزيرة الخضراء، فاقترحت إسبانيا حلا قبلته باريس والمهندس ماسينيت معًا. ستسمح إسبانيا للفرنسيين بالتنقيب على أن يكون مقر الشركة في الأراضي الإسبانية. وهكذا تأسست "شركة شمال إفريقيا" وكان مقرها في مدريد، وعين ماسينيت في مجلس إدارتها أنطونيو غارسيا أليكس، الوزير السابق والمحافظ السابق لبنك إسبانيا[٤٨].

أما الإسبان فقد ظهر أولا كل من كليمينطي فيرناندس الذي كان يملك شركة باسمه في مدريد، والتاجر إنريكي ماكفيرسون. حيث حصل التاجر اليهودي دافيد شاربي يوما على عينات صخرية مستقدمة من جبال بني بويفرور، ليكتشف لاحقا أنها تحتوي على معدن الحديد[٤٩]، وأخبر بذلك كليمنتي فرناندز، والذي اتصل بدوره بالتاجر إنريكي ماكفيرسون، وقرر كلاهما إرسال المهندس ألفونسو ديل فالي لتفقد المنطقة في بداية عام 1907، وفي شهر يونيو من نفس السنة، اشترى فرناندز وماكفيرسون من بوحمارة مناجم الحديد متاخمة لمناجم ماسينيت[٥٠]. فهؤلاء الذين اتحدوا في شركة فيكيروا كلفوا مجموعة من المهندسين بتحليل بنية تلك الأحجار المقدمة لهم من طرف شاربي، فتوصلوا إلى أنها غنية بالحديد بنسبة ٧٥ في المائة، وعلموا أنها في مقالع سطحية سهلة الاستغلال[٥١].

بعد ذلك بقليل، ظهر الكونت رومانونيس، والذي أرسل بدوره مهندسين إلى الريف لمعاينة منطقة المناجم، وبعد تقرير المهندسين قام بشراء الامتياز من كابريال ديلبريل السابق الذكر، وعرض على بوحمارة 500000 بسيطة مقابل ذلك، لم يقبل بوحمارة بما أن تلك الأراضي هي نفسها التي فوتها لفرناندز وماكفيرسون، لكنه باعه أراضٍ أخرى مجاورة مقابل 260 ألف بسيطة[٥٢].

وبفضل دافيد شاربي، انضم رومانونيس إلى الآخرين، واندمج في شركة فيكيروا، وأصبح من بين الشخصيات الهامة في هذه المجموعة.

لقد اصبحت شركة فيكيروا مكونة من الإخوة: الكونت دي رومانونيس، الكونت دي ميخورادا والدوق توفار، مع ثلاث مجموعات أخرى وهي: مجموعة كومياس، مجموعة ماكفيرسون ومجموعة فيرناندیس، وهؤلاء جميعا سيعملون على تأسيس "الشركة الإسبانية لمناجم الريف"[٥٣]. فبعد أن حصل رومانونيس على أرض مجاورة لأرض فرناندیز وماكفيرسون، عرض الشراكة حتى يمكن إنشاء شركة إسبانية لاستغلال كلا الامتيازان، كما ضغطت الحكومة الإسبانية من أجل ذلك، وفي يوليوز 1908 تم تأسيس الشركة، وكان مساهموها الرئيسيون هم: فرناندیز، ماكفيرسون، رومانونيس، وشقيقه الدوق توفار وخوان أنطونيو جويل، ماركيز دي كوميلاس، وتم تعيين الوزير السابق ميغيل دي فيلانويفا رئيسًا لمجلس الإدارة[٥٤].

كان تأسيس الشركة بموجب صك تم تحريره من قبل العدل إميليو كوديدو دياز، وذلك برأسمال أولي قدره ٦,٠٠٠,٠٠٠ بيسيطة، وكان أعضاء أول مجلس إداري هم: الرئيس: دون مانويل فيلانويفا إي جوميز. نائبه: الدوق دي لاس طوريس. السكرتير المدير: خيرومينو رويس دي لا باررا، الأعضاء: كليمنتي فرناندیز، إنريكي ماكفيرسون، ألفونسو ديل فالي، خوسيه أنطونيو غويل، كونت سانتا كولوما دي سيرفيلو[٥٥]. ولاحقا انضم الدوق طوفار إلى مجموعة مانيسمان الألمانية التي كانت تحاول انتزاع حصتها من المعادن الريفية، والمكونة من الإخوة مانيسمان، أصحاب مصانع في دوسلدورف، وملاك ثروة كبيرة، وذوي تأثير مهم في الريف بفضل الكميات الكبيرة من الأسلحة التي كانوا يهدونها للقبائل الريفية، بحيث اقترحوا التنازل عن حقهم مقابل حصة ٥٠ % من عائدات الشركة، هكذا أسس شركاء إسبان وألمان "مجموعة مانيسمان الريف[٥٦]".

لم يكن الريفيون في فترة بداية القرن ٢٠، ليسمحوا بتدخل الأوربيين لاستغلال المعادن بأي وجه من الوجوه، وكذلك المخزن المركزي نفسه، ذلك أن الجميع آنذاك كان يعي الأهداف الاستعمارية للأوربيين ونزعاتهم الاستغلالية. ولكن بعد ثورة الجيلالي الزرهوني (بوحمارة)، دفعته حاجته إلى المال لتمويل حربه ضد قوات المخزن وإخضاع المزيد من القبائل، للبحث عن طريقة تخول له الحصول على الموارد المالية، ولذلك فبمجرد أن بسط نفوذه على منطقة قلعية، خاصة قبيلة بني بويفرور حيث تقع مناجم الحديد، عقد صفقة مع الشركتين، حيث اتفق الطرفان على أن تستغل الشركة الإسبانية منجم جبل وكسان، وتستغل الفرنسية منجم جبل احرشاوا لمدة ٩٩ عاما، وبعدما دفعت له الشركتان نحو خمسة ملايين بسيطة، شرعت في العمل فورا. وذلك في تاسع يوليوز من سنة ١٩٠٧[٥٧]. وعمل بوحمارة على حماية عمال الشركتين لتنفيذ مضمون الاتفاقية، وهذا سنتطرق له في فقرة خاصة.

وبعد انهزام بوحمارة بدأ الحاكم العسكري لمدينة مليلية يراسل زعماء قلعية، خاصة الشريف محمد أمزيان، يحاول إقناعهم بالعمل على مد السكة الحديدية، وبالمنافع الكثيرة التي سيجنيها الأهالي من الشركتين، ومن العمل في أوراش استغلال المعدن. ولكن الشريف محمد أمزيان كان يلح على أن صلاحية الترخيص بذلك مخول للسلطة المركزية وحدها، وأن انتشار الفوضى جعل الأوضاع غير مؤمنة على تواجد الأجانب وسلامتهم، مما قد يثير الكثير من المشاكل. ورغم تصريح الحاكم باستعداد الشركة لحماية الطريق بالأسلاك الشائكة، وأن كل من تخطاها من الأجانب يتحمل مسؤولية ذلك، إلا أن الشريف أمزيان أصر على رفضه، وعلى عدم التنازل عن أي شبر من تراب الوطن[٥٨]. كما حاول الإسبان إرشاءه أيضا، ذلك أنهم بعثوا له من مليلية مع السيد علال الورثي البجافري، وهو أحد وجهاء قلعية، بمبلغ كبير من المال قدر بثمانية آلاف ريال إسبانية، يلتمسون منه أن يستخدم نفوذه على زعماء قبائل قلعية ليوافقوا على مد طريق السكة إلى جبلي وكسان واحرشاوا، وعلى استغلال معادن الجبلين، ولكن الشريف رفض تسلمه، وطلب من علال البجافري إعادته لهم[٥٩]. وظل حاكم مليلية يراسل زعماء القبائل واحدا بعد الآخر يغريهم بالمال، ويعدهم بالامتيازات[٦٠]، خاصة الشريف أمزيان، فقد عرض عليه أموالا طائلة ومنصبا هاما، ولكنه أصر على أنه لا حاجة له بأموالهم[٦١].

بعد فشل حاكم مليلية الجنرال مرينا في محاولاته لإغراء زعماء قلعية بالمال والامتيازات، بدأ في تنفيذ مخططاته بالقوة، وأعد لذلك جيشا كبيرا مجهزا بأحدث الأسلحة، وصار يتحين الفرصة المتاحة للبدء في احتلال المنطقة انطلاقا من مليلية[٦٢]، الواقع أن الحكومة الإسبانية تعرضت لضغوطات قوية لاستئناف العمل في المناجم، وتشير الوثائق إلى الجهات التي كانت تضغط على الجنرال مورا للترخيص وهي: الملك، وزير الحرب، الجنرال ليناريس، الجنرال مارينا، رومانونيس، فيلانويفا، جويل، غارسيا أليكس، غرفة التجارة في مليلية، صحافة الحزب الليبرالي، المؤسسة والجمعيات الأفريقانية، والمهندس ماسينيت، الذي انقلب في محاولة للوصول إلى مناجم الريف مباشرة من الجزائر عن طريق إرسال بعثة استكشافية إلى قلعية، وهو ما لم يتحقق بسبب معارضة القبائل الأخرى. وفي شهر يونيو 1909، وبسبب الضغوطات، سمحت الحكومة للشركتين باستئناف عملهما[٦٣].

وفي 9 يوليوز، أمر الجنرال مارينا عددًا من العمال الإسبان بالبدء في إتمام طريق السكة الحديدية[٦٤]، كما تهيأ زعماء قلعية وعلى رأسهم الشريف محمد أمزيان للتصدي لأية محاولة تدخل من طرف الإسبان، حيث أصدر أوامره بالهجوم على العمال الإسبان الذين كانوا يقومون ببناء الجسور لطريق السكة، فنفذ ذلك الشيخ المختار بن بوعرفة البويفروري ومعه نحو ٢٥ من رجال قلعية[٦٥]. وأسفر الهجوم عن مقتل العديد من عمال الشركة الإسبانية. رد الجنرال مارينا بقصف المنطقة، فبدأت الحرب التي أسفرت عن خسارة إسبانيا أكثر من 20 ألف شخص، وكلف خزينتها مبالغ مالية هائلة، وكان لها تأثير عميق لدرجة تسميتها بالأسبوع المأساوي[٦٦]. واستمرت الحرب بين الريفيين والإسبان، وتشابكوا في عدة معارك أشهرها معركة "إغزر نوشن" الشهيرة.

وبالموازاة مع الحرب والمعارك العسكرية، شنت إسبانيا عبر إعلامها حملة دعائية كبيرة ضد المقاومين الريفيين وزعمائهم، خاصة الشريف محمد أمزيان، بهدف تشويه سمعتهم، وزرع الفرقة بين المقاومين وتشتيتهم، وتمكنوا بوسائلهم من استصدار فتاوى من بعض الفقهاء بعدم مشروعية هذا الجهاد باعتباره لم يأت استجابة لدعوة سلطان البلاد. ولكن زعماء المقاومة عملوا على توعية الناس بأهداف تلك الحملة، عبر تنظيم حلقات للتعليم والتكوين الديني، وبيان قيمة الجهاد وفضله، وفضح نوايا الاستعمار الإسباني في الريف[٦٧]. كما دعا المقاومون إلى خوض حرب اقتصادية أيضا، وذلك بمقاطعة الأسواق الإسبانية ومنتجاتها[٦٨].

رابعًا: عملية الاستغلال والنقل

انتهى أمر استغلال مناجم الحديد بالريف الشرقي إلى شركتين: الأولى هي الشركة الإسبانية لمناجم الريف، والثانية هي شركة سيتولاسار setolazar. الأولى كانت تستغل منطقة مستطيلة مساحتها نحو ٥ على ٨ كيلومترات، فضلا عن منطقتين صغيرتين. والأخرى تستغل منطقة مربعة مساحتها ٤ كيلومترات في كل اتجاه[٦٩]. أما ما يتعلق بكيفية العمل فقد كانت وسائل العمل منذ الشحنات الأولى سنة 1914 تتم بوسائل بسيطة، وكان الاعتماد كثيرًا على العمل اليدوي، ثم لاحقًا بدأت الشركتين، خاصة الشركة الإسبانية لمناجم الريف، في تطوير وسائلها، مثل رصيف الشحن بمليلية cargadero، محطة الطاقة الكهربائية المملوكة للشركة، وفي عام ١٩٢٩ تم إصلاح جميع المرافق البدائية والآلات بصفة عامة وتوسيع منطقة الاستغلال، وتم إنشاء مغاسل أطالايون، ومحطة معالجة المعادن في ويكسان[٧٠].

كانت تحفر في الجبل الصخري حفر لحشوها بالمتفجرات، وعدد ما يحفر منها نحو خمسين حفرة كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع حسب الحاجة، وعمق الحفرة الواحدة متر ونصف، ثم تحشى بالديناميت فيحدث انفجار هائل، ويهوى شطر ضخم من الجبل، فتظهر المعادن، وتقوم الآلات الرافعة بنقلها وتفريغها في العربات[٧١]، وتنحدر العربات كلها إلى مستوى واحد مقصود ثم تنقلب أوتوماتيكيا مفرغة شحنتها، فيكون لإفراغها دوي شديد، فتتلقى كتل الحديد آلة التحطيم المريعة فتفصل بين الحديد وغيره من المواد الملتصقة به عند خط التماس ligne de contact، وتختفي الكتل المحطمة عن الأنظار، إذ تتلقاها أحواض في المعامل حيث تجري عمليات التحليل[٧٢]. هذا ما أشار إليه أيضًا أمين الريحاني، الذي زار المنجم في أواسط الثلاثينات حيث قال: "ينقل الحديد

بعربات على خطوط من حديد إلى معمل التكسير، إلى الآلات، ويا لهول تلك الآلات الكسارة، المركبة في ثنايا الجبل، المتصل بها من أسفل ومن أعلى شبه قنوات من حديد، فتتدهور في العالية جلاميد الصخور، تقذف بها تلك العربات، فتتناولها الآلة بأضراسها الجبارة، وتكسرها بقوة هادئة خارقة كما تكسر اللوز والجوز بمكسرتك الفضية على المائدة[٧٣]".

عند إخراج المعدن من الكسارة، يمرر عبر غربال مكون من ثلاث طبقات، والتي تميز بين ثلاثة أحجام مختلفة: الحجم الأكبر بين 12 و 55 ملم، والمتوسط بين12و35 ملم، ثم الحجم الأصغر بين 0 و12 ملم. يصب مسحوق الحجم الأكبر على حزام ناقل لينقل عبر قطار الترام الإلكتروني ثلاثي الكابلات لمسافة 350 مترً إلى الأفران. الحجم الأصغر 0-12 يذهب مباشرة إلى خزان الخام. أما الحجم المتوسط 12-35 ملم. فيتم تمريره عبر مطحنة بعمود مخروطي دوار، ومن هنا يخرج بالحجم الصغير 0-12 ملم، حيث يضاف إلى الخام السابق في خزان الخام[٧٤].

يقول أحد الشاهدين على هذه العملية في صغره وهو الأستاذ أحمد بودهان: "كنت ... أذهب مع أقراني إلى المناجم لنتفرج على الآلات الحديدية وهي تعمل كالعربات الحديدية، التي يشحنها العمال بالأحجار المعدنية خاما، والقاطرات التي تجرها، ونتفرج من بعيد على "الديناميت" حين تنفجر للتنقيب على المعادن في باطن الأرض، أو المصعد الآلي الذي يتحكم في تصعيد وإنزال العربات الحديدية من الأعماق إلى الأعلى، وكانوا يسمونه "بلانو"[٧٥]، كان هذا المصعد يعمل بقوة 60 حصان، ويمكن أن يرفع وزن مائة طن[٧٦]. يكمل الشاهد المشار إليه: "أو كنا نذهب أحيانا إلى حيث توجد تلك الأفران لتذويب المعادن، وكانوا يسمونها "أورنو"... وكذلك كنا... ندخل الكهوف والمغاور التي هجرتها اليد العاملة لنفاذ المعادن منها، وأحيانا نتبع القاطرات البخارية، أو النفطية الصغيرة وهي تجر العربات المشحونة بالمعادن، لتنقلها إلى القطار المعدني الرئيسي، لإيصالها إلى مليلية، ومنها إلى أوربا للتصنيع[٧٧]".

كان جبل ويكسان قد حفر على شكل طبقات ومدرجات أو رفوف، وكلما صعد المرء إلى الرفوف العليا كلما أمكن له مشاهدة الأشغال وسيرها بشكل أفضل[٧٨]، وكان بالمنجم أماكن يحفر فيها العمال بالمعاول، فيخرجون التراب والحجارة يملئون بها العربات التي تسير على خطوط الحديد إلى آلات التكسير والتصويل، إضافة إلى الجرافات الآلية الكبيرة التي تحفر الجبل وتدك صخوره[٧٩]. وكان هذا المحصول من المناجم، أي نحو مليون طن في السنة، يشحن في سكة الحديد، وهي ملك الشركة، إلى الميناء بمليلية، ومنها إلى إسبانيا؛ ليستخلص الحديد ويصنع من هناك، ذلك لأن هذه العمليات تستهلك من الفحم الحجري ما يكلف استجلابه إلى مليلية أكثر من نفقات شحن الحديد الخام إلى منطقة الباسك مثلا حيث تكثر مناجم الفحم[٨٠].

كان يتم تحميل المعادن من مدخل المنجم في القاطرات التي تنقلها مباشرة إلى رصيف شحن السفن في ميناء مليلية، أو إلى الخزان الاحتياطي الواقع في بني أنصار على بعد 24 كيلومترًا من موقع المناجم. يبلغ طول خط السكة الحديد 28 كيلومتر إلى الميناء بمسار عرضه 0.60 متر، وبسكة من فئة 18 كلغرام، وعارضات معدنية. يتكون القطار من قاطرتين بخاريتين للجر تبلغ قوتهما 325 حصانًا وتزنان 47 طنًا، وهناك اثنان آخران بقوة 185 حصان. وتزنان 28 طن. وأربع قاطرات أخرى بإجمالي 470 حصانًا. كما يتكون من 82 عربة تزن فارغة 8 طن، وأخرى تزن 16.5 طن. وقدرة السعة الإجمالية للقطار هي 1300 طن[٨١]. وكان القطار ذو قدرة على نقل 5000 طن من خام الحديد في اليوم[٨٢].

خامسًا: قيمة حديد الريف وجودته

تتحدد قيمة معدن الحديد المستخرج من جبال بني بويفرور انطلاقًا من ثلاث معايير أساسية: الأولى تتمثل في نسبة المعدن في الصخور التي يتم حفرها من الجبال؛ الثانية في الكمية الكبيرة من المعادن المحصل عليها بعد التصفية؛ أما الثالثة وهي الأهم فتتمثل في نوعية هذا الحديد وجودته. وهذا ما سنتطرق له في هذه الفقرة من خلال جمع الإشارات القليلة التي وردت في بعض المصادر.

فمن ناحية الجودة فالحديد المستخرج من مناجم الريف يعتبر من أفضل أنواع الحديد في العالم، ومرغوب فيه جدا من قبل أكثر الشركات العاملة في مجال

الصلب[٨٣]. فقد كانت أراضي إسبانيا غنية بمناجم الحديد، ولكن منتوجها ليس بجودة الحديد الموجود هنا في هذه الجبال القريبة من مليلية[٨٤]، وكان حديد هذه المناجم في بداية الخمسينيات يصدر إلى كل من إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، وبالطبع إسبانيا (بلباو وخيخون وساغونتو)[٨٥].

أما من ناحية الكمية التي كان يتم حفرها، أشار أمين الريحاني إلى أن آلة الحفر بالشركة الإسبانية لمعادن الريف كانت "تكسر يوميا من الثلاثة إلى الأربعة آلاف طن، فترسل في القنوات السفلى إلى آلات التصويل والتحليل، فيفرز منها الكبريت والإكسير، وما تبقى يحتوي على ٧٠% من الحديد الأحمر hematite، وهو كما يقول المدير: أحسن حديد في العالم[٨٦]". وحسب مصدر آخر فقد كانت فرنسا وإيطاليا تستوردان نصف مليون طن سنويا من هذا المعدن النفيس، وكان يصدر منه إلى إسبانيا نحو ١٥٠ ألف طن، وهي الكمية التي تحتاج إليها[٨٧]. وكانت كل عملية تفجير التي تتطلب ما يعادل ٣٠ ألف كيلوغرام من المتفجرات، يتم من خلالها سحب ما يصل إلى ٣٥٠ ألف طن من المنتجات[٨٨]. أما الشركة الأخرى فحديد منطقة استغلالها يبقى من الدرجة الثانية من حيث الأهمية، وكان يصدر إلى ألمانيا، ولكن خلال الحرب العالمية الثانية، تعطلت حركة التصدير، ومع ذلك فالشركة استمرت في الإنتاج والتخزين ولم تتوقف أعمالها رغم الخسائر المتوالية، وقد كانت تأمل أن تبيع كميات من مخزونها لإنجلترا[٨٩].

وإن شئنا تفاصيل أكثر دقة، لدينا بعض الإحصاءات تعود لسنة ١٩٣٨: فمجموع ما استخرج من الحديد خلال هذه السنة قدر بـ ١,١٤٣،٨٤١ طن، وقدرت الكمية المصدرة ب ١,٠٦٦,٦١٤,٧٧٥ كيلوغرام، واستخرجت منه ١٠٠,٩٩٣ طن من البيريت، وقدر مسحوق الحديد بعد غسله في أحواض الشركة المتواجدة ب (أتالايون) ب ١٠٩,٥٨٩ طن. وكان هذا نتيجة الاشتغال لفترة قدرت خلالها عدد أيام العمل ب ٤٨٦,١٤٤ يوما، واستهلكت من الطاقة الكهربائية مقدار ٥٥٠,١٧٣ كيلووات[٩٠].

لقد بلغت عدد عمليات التحليل خلال نفس السنة ١٠,٣١٧ عملية، وتم ذلك لفرز ثلاث أنواع من الحديد بالنسب الآتية:

ـ معدن رقم ١: كتل أوكسيد الحديد ٨٠,٠٦ في المائة.

ـ معدن رقم ٢: مسحوق الحديد ٩,٦٦ في المائة.

ـ البيريت pirite (كبريت الحديد): ١٠,٢٨ في المائة[٩١].

وهذه بدورها كان يتم معالجتها بالتمرير عبر الأفران للتحميص، ثم تمر عبر مغاسل أطالايون فيتم الحصول على معدن مشابه للمعدن رقم ١[٩٢].

أما منجم أكسروا Axura الصغير فمجموع ما استخرج من الحديد في نفس السنة قدر ب ٤٢٣,١١٠ طن مقسمة حسب النسب الآتية:

معدن رقم ١: ٩٠,٩٤ في المائة.

معدن رقم ٢: ٧,٧٣ في المائة.

البيريت (الكبريت): ١,٣٣ في المائة[٩٣].

سادسًا: أوضاع عمال المناجم

يمكن التمييز فيما ورد في بعض المصادر حول أوضاع عمال منجم الحديد، سواء بالشركة الإسبانية لمعادن الريف، أو بشركة سوتولازار، بين نظرتين مختلفتين: إحداهما زار صاحبها أوراش المناجم مرة واحدة، كما اعتمد على المعلومات التي استقاها من إدارتي الشركتين أو من مسؤولي إدارة الحماية، ويمثلها هنا كل من الأستاذ محمد وهبي والرحالة أمين الريحاني. أما النظرة الثانية فصاحبها من ساكنة المنطقة، وكان بشكل دائم قريبا من المناجم، كما أتيحت له فرصة الاحتكاك بالعمال حتى في فترات لاحقة، وكانت المعلومات حول أوضاع العمال بالمناجم من المواضيع المتعارف عليها في الحياة العامة، ويمثلها هنا الدكتور أحمد بودهان.

كان الإسبان الذين يشتغلون في شركتي المعادن يسكنون في أحياء خاصة، إما حي Sotolazar jimi، وإما حي Pueblo viejo، أي الحي القديم[٩٤]، أما المغاربة فكانوا يسكنون وسط غيرهم من الأهالي في أحيائهم الفقيرة أو في المداشر المجاورة للمنطقة.

يشير محمد وهبي إلى أن تلك الأعمال الميكانيكية الهائلة تديرها أذهان إسبانية جبارة ويعاونها عمال ورؤساء عمال مغاربة غاية في النشاط والانتباه، فهم الذين يديرون تلك الآلات ويلاحظون إدارتها[٩٥]، والواقع أن وضعية العمال المغاربة لم تكن متساوية مع نظرائهم الإسبان، فبهذا الخصوص أورد الدكتور أحمد بودهان أنه

تمكن من الاطلاع على العديد من المظاهر السلبية في أحوال الطبقة العاملة، خاصة العمال من أهالي البلدة، بالمقارنة مع امتيازات عمال النصارى الإسبان، في مجال الأجور وطبيعة العمل والحقوق والتعامل، وأسلوب العيش والحياة، والبون الشاسع بين هؤلاء وأولئك[٩٦].

كان العمال من الأهالي يعملون في هذه المناجم في ظروف سيئة وجد قاسية، خاصة حين كانت الأشغال تباشر يدويًا، قبل أن تتولى الآلة القيام بمختلف الأعمال التي كان يقوم بها الإنسان، وهكذا كان العامل المغربي في هذه المناجم يحفر في تخوم المغارات والكهوف أو فوق الأجراف الخطيرة، وإما ينقل الصخور المعدنية على صدره من الأرض ليضعها في العربات، أو يكلف بدفع تلك العربات إلى حيث القاطرة التي تجرها، أو ينقل براميل الماء إلى بيوت النصارى الإسبان، أو يثقب الصخور بالآلة اليدوية لوضع الديناميت... وفي المساء حين يخرج أولئك العمال يذهبون إلى منازلهم في حالة يرثى لها، خاصة عمال المغارات والكهوف، وعمال أفران تذويب المعدن[٩٧]، لدرجة أنهم كانوا يخيفون الأطفال الصغار الذين يصادفونهم في الطريق، بسبب حالتهم المزرية وما يكتنف ثيابهم ووجوههم وأيديهم وأرجلهم من أسود فاحم، أو أحمر قاني أو أصفر فاقع، حسب تربة المنجم الذي اشتغلوا فيه، إذ كانوا يخرجون كأشباح تغطي بشرتهم الأتربة المعدنية[٩٨].

كان يشتغل في تلك المناجم إلى حدود أواخر الثلاثينات من القرن العشرين حوالي سبعمائة من العمال المسلمين، ومائة من الإسبان، حسب ما أشار إليه أمين الريحاني[٩٩]، ويضيف أنه كانت تسود في إدارتها أساليب وقوانين. وقوانين العمل حقوق وواجبات، تامة شاملة طبقا "لإنجيل" العمال في هذا الزمان، فالعمل ثماني ساعات، وأسبوع العمل خمسة أيام، والأرباح الإضافية مضمونة، ومخزن "الكوبراتيف" مفتوح للعمال وأهلهم جميعا[١٠٠]. ولكن عدد العمال ازداد لاحقًا حين وسعت الشركتين من مجال الاستغلال، وكذلك المرافق التابعة لها، حيث صار عدد العمال والموظفون 7000 عامل من الريفيين و500 إسباني كانوا يشتغلون بخبرة احترافية وقيادة متمكنة[١٠١]. أما الدكتور أحمد بودهان فيقول ـ عكس ما قال أمين الريحاني ـ أنه "لم يكن هناك ما نراه اليوم ونسمعه ونعيشه مما يسمى بالحقوق أو الواجبات أو النقابات، أو الجمعيات، أو الحوار الاجتماعي أو حقوق العمال وحقوق الشغل أو الضمان الاجتماعي، أو الحريات العامة أو الديمقراطية... الخ... الخ... من الألفاظ المتداولة اليوم في هذا المجال الاجتماعي[١٠٢]".

كانت لمخزن الشركة (الكوبراتيف) لجنة خاصة مؤلفة من إسبان ومغاربة تتولى إدارته وتضبط حساباته السنوية، فتوزع الأرباح على العمال كل حسب قيمة ما كان يقتنيه من المخزن، وقد بلغ ربح أحد العمال المغاربة خمسمائة بسيطة، وهو من الذين يشتغلون بخمس بسيطات لليوم، أي أقل الأجور، وهي تبلغ الخمس عشرة بسيطة للعمال الحاذقين والفنيين[١٠٣].

فيما يتعلق بالأجور، فقد كان الإسبان أثناء البدايات الأولى للعمل يؤدون للأهالي ما يعادل 25 سنتيم في اليوم مقابل تسليمهم البنادق وتخليهم عن المقاومة[١٠٤]. وخلال الأربعينات كانت أجرة العامل المسلم محصورة بين خمس وسبع بسيطات في اليوم، وفي أفضل الحالات تصل إلى ثمان بسيطات، أي ما يعادل نصف درهم إلى ٠,٨٠ درهم بعملتنا اليوم. أما العمال الإسبان الذين كان عملهم مريحًا، إذ كانوا يشتغلون داخل الإدارات، أو مراقبين، أو مهندسين، أو محاسبين، أو مساعدين، أو مرافقين... فقد كانت أجورهم أضعاف أجور العمال المغاربة، ولذلك كان مستوى العيش مختلفا اختلافًا كبيرًا بين العمال المغاربة والإسبان[١٠٥]. كان التمييز بين المسلمين والإسبان في نوع العمل وكذلك في الأجر، ذلك أن الكثير من المسؤولين الإسبان بمناجم الحديد كانوا يعانون من الضغط والحقد النفسي من جراء ما كانوا يسمعونه من آبائهم حول ما عانوه مع الريفيين إبان حرب الريف وعهد أعروي، وكذلك من الريفيين الذين شاركوا في الحرب الأهلية، فكانت تلك الضغينة والحقد الدفين ينعكسان على طريقة تعاملهم مع العمال الريفيين وإمعانهم في إذلالهم واستغلالهم، وكانوا يثأرون منهم لأنفسهم من خلال تلك الامتيازات التي يتمتعون بها مقابل بؤس المغاربة وشظف عيشهم[١٠٦].

لما كان العمل بالمناجم قد يخلف حوادث شغل من حين لآخر، إضافة إلى ما كان يستنشقه العمال من غبار، خاصة مادة سيلوكوس أو غبار ذرات المعادن، فيتسبب لهم في

علل صحية مزمنة توفي الكثير منهم بسببها[١٠٧]، فقد أقامت الشركة مستشفى بعين المكان يحتوي على بضع غرف نظيفة، وغرفة للعمليات على أحدث طراز وصيدلية للأدوية، وغرفة الأشعة والتصوير لتشخيص حالات الكسور أو الإصابات، وكان المستشفى تحت إشراف طبيب مقيم[١٠٨]. ففي سنة ١٩٣٨ حدثت حالة وفاة واحدة، وأربع إصابات خطيرة ألزمت أصحابها الولوج للمستشفى حتى تعافوا فعادوا إلى أعمالهم. أما الحوادث البسيطة فبلغت ٣٣٠ حالة، وقد يظهر أن هذه النسبة كبيرة ـ يقول محمد وهبي نقلا عن أحد مسؤولي إدارة المنجم ـ ولكن الواقع أن الحوادث تعتبر قليلة جدا بالنظر إلى عدد أيام العمل السنوية، وإليك النسبة المئوية:

نسبة الوفيات ٠,٠٠٢ في المائة.

نسبة الحوادث الخطيرة ٠,٠٠٨ في المائة.

نسبة الحوادث البسيطة ٠,٦٧٨ في المائة[١٠٩].

ومن المرافق التي أقامتها الشركة أيضًا، أنها أنشأت مدرستين للعمال وأبنائهم، إحداهما للأولاد والأخرى للبنات، وكان يتعلم فيهما ليلاً من يشاء من العمال أنفسهم، ويتعلم أبناؤهم في النهار. وكان الإقبال حسنا في النهار وفي الليل معا. كان الطالب المغربي من العمال يرغب خصوصًا في تعلم الحساب. والعامل المغربي -حسب تصريح للمدير- نبيه نشيط يتعلم بسرعة العمل على الآلات الميكانيكية والتجارية[١١٠]، وفيما يلي إحصاء للتلاميذ المستفيدون من الدروس بهاتين المدرستين خلال سنة ١٩٤٠:

عدد التلاميذ الذكور الأطفال من إسبان ومغاربة ٥١.

عدد التلميذات من إسبانيات ومغربيات ٦٤.

عدد التلاميذ البالغين من الإسبان ١٠.

عدد التلاميذ البالغين من المغاربة ٥٥.

مجموع التلاميذ ١٨٠[١١١].

وكانت هناك ساحة للألعاب الرياضية، كما كانت الشركة قد شرعت في بناء قاعة للسينما، لتوفير وسائل الراحة للعمال في أوقات الراحة[١١٢].

بالإضافة إلى التعليم الإسباني في المدرستين، فالمسلمون الذين كانوا يقطنون بأحيائهم المجاورة للمناجم كانوا يوفرون لأبنائهم تعليمهم التقليدي المتمثل في حفظ القرآن الكريم، كما استفاد من ذلك الدكتور أحمد بودهان حيث تعلم عن أخيه الأكبر كما كان يساعده في مهنة الخياطة، وذلك حين هاجر مع أمه من بادية البعاج ببني بويحيي ليستقر بجبل الحديد قرب مجموعة سيتولاسار في سنوات الأربعينات[١١٣].

سابعًا: مناجم الريف بعد الاستقلال

انتهت الحماية وعادت السيادة للمغرب سنة ١٩٥٦، وعقدت الحكومة المغربية اتفاقية مع الشركة الإسبانية لمناجم الريف في ١٥ أبريل ١٩٥٩ حول تخصيص نصيب للدولة من عائدات المعدن، وفي اجتماع انعقد في ٢٠ يونيو من نفس السنة، تم الاتفاق على أن تساهم الدولة المغربية ممثلة في مركز الأبحاث والدراسات المعدنية برأسمال قدره ٣١,٣٨١,٨٠٠ بسيطة، وهو المبلغ الذي أضيف إلى رأسمال الشركة الذي كان ٨٦,٣٠٠,٠٠٠ بسيطة، ليصبح ١١٧,٦٨١,٨٠٠ بسيطة، وهو ما يمثل نسبة مشاركة الدولة المغربية في الشركة بما يعادل ٢٦,٦٧٪ من الرأسمال الجديد[١١٤].

ولاحقًا أفضت سياسة المغربة، وضرورة تسيير المناجم من قبل المغاربة إلى عقد اتفاقية أخرى بين الحكومة المغربية والشركة الإسبانية في ٣١ مارس ١٩٦٧، وتتعلق بالاستغلال وتولي مسؤولية المناجم، وانعقد جمع عام استثنائي للمساهمين في ٢٨ يونيو ١٩٦٧، وتم الاتفاق على تصفية الشركة الإسبانية، وهذا ما أفضى إلى إنشاء شركة استغلال مناجم الريف (SEFERIF)، وهي جمعية تولت مسؤولية استغلال المناجم في ١ فبراير ١٩٦٨[١١٥].

قامت الحكومة المغربية بشراء جميع الأسهم المقدرة بـ 100715 سهما بقيمة إجمالية قدرها 100.715.000 درهم، ساهمت فيها شركة الأبحاث والمساهمات المعدنية بحوالي 80%. هكذا أصبحت مجموعة من المؤسسات والمرافق والممتلكات في ملكية الدولة أهمها: وحدة التكسير بخزاناتها العملاقة، الأشرطة المطاطية، الأفران، الحمامات، السكة الحديدية، القاطرات والعربات، عدد كبير من الشاحنات والجرافات والمطارق الضخمة والسيارات...، بالإضافة إلى يد عاملة محترفة يمكن أن تشتغل بمهارات عالية، ومئات الهكتارات من الأراضي تمتد من المناجم عبر زغنغن ثم بني نصار إلى حدود مليلية[١١٦].

ولاستمرار التصدير عبر رصيف الشحن بميناء مليلية، تم إنشاء شركة جديدة Embarques y Transportes del Rif .S.A والمعروفة اختصارا ب ETSA، والتي ورثت ممتلكات الشركة السابقة بمليلية وبنفس المساهمين، مع الاحتفاظ للمغرب بنفس نسبة المساهمة مع الشركة الإسبانية لمعادن الريف، وهي نسبة ٢٦,٦٧٪.. تأسست الشركة في ٦ يوليو ١٩٦٧، وتولت الإشراف على تصدير المعدن بتنسيق مع شركة سيفريف[١١٧]. وبسبب المنافسة في السوق العالمية كان لزاما على المغرب التفكير في تجديد الآليات وتأسيس معمل ضخم لمعالجة المعدن بجميع مراحلها، الاستخراج، التكرير، التحويل وفق طلب الشركات الصناعية، وفي سنة 1969 خرج المعمل إلى الوجود، وكان الأول في إفريقيا والرابع في العالم بعد أمريكا وكندا والسويد[١١٨]. ولكن التصدير عن طريق مليلية انتهى في ٣٠ غشت ١٩٧٢، وتم تصدير آخر شحنة من مخزون الخام الذي كان بمليلية والمقدر بـ ٦٧٠٠ طن لشركة "فيليبس براذرز" البريطانية في ٣ يوليوز ١٩٨٠[١١٩]، لتتحول عملية الشحن والتصدير إلى ميناء بني أنصار.

ولن تشتغل شركة سيفريف لمدة طويلة حتى بدأت مردوديتها تتراجع، ومشاكلها تتكاثر، فقد شاب تسييرها الكثير من مظاهر الغش والفساد، بدءا من التشغيل بناءً الانتماء العائلي بغض النظر عن الخبرة والتكوين في مجال العمل، إلى النهب وسرقة الممتلكات، وعقد صفقات مشبوهة قصد الاغتناء الشخصي، وإهمال العمال وتركهم عرضة للأمراض والتلاعب بمستحقاتهم... مما أدى في الأخير إلى إتلاف العديد من ممتلكات الشركة، وبيع الكثير منها في المزاد باعتبارها متلاشيات، وهكذا أفلست الشركة وأغلقت أبوابها بصفة تامة[١٢٠].

ظلت المناجم متوقفة رغم أنها لا تزال غنية بالحديد، وقد طرح أحد البرلمانيين في إحدى الجلسات مسألة إعادة فتح مناجم الريف واستغلال ثرواتها، فكانت إجابة المسؤولة عن القطاع أن المناجم لا تحتوي إلا على نسبة 15 في المائة فقط من الحديد، مما يعني أن هناك تهرب أو انعدام الرغبة في إعادة الاستغلال، وتم تحليل عينات سنة 2013 فتأكد أن نسبة الحديد فوق الأرض 66،65 في المائة، وتحت الأرض 62،44 في المائة، وهي ثروة مهمة جدًا من شأنها أن تدر مداخيل باهظة لخزينة الدولة ونخلق مناصب شغل كثيرة[١٢١]. وانتشر مؤخرًا في بعض المواقع الإلكترونية خبر مفاده أن المكتب الوطني للهيدروكاربونات المعادن أعلن عن طلبات عروض لفتح مناجم الريف وإعادة استغلالها.

خَاتِمَةٌ

إن منطقة الريف شأنها شأن العديد من المناطق المغربية، غنية بالثروات الطبيعية والمعادن، وكان السكان يستغلون تلك المعادن منذ أزمنة قديمة بطرائق بسيطة وتقليدية. وإن فقر هذه المناطق ومعاناة سكانها من البطالة ونقص التنمية لا يعود إلى فقر منطقتهم وشح مواردها الطبيعية، بل إلى بحث طرق استغلال الموارد والمؤهلات الطبيعية المتاحة، بكيفية يستفيد منها أبناء البلد، وهذا يتطلب إرادة سياسية ونزاهة في التسيير وحسن التدبير. فخلال فترة الاحتلال الإسباني كان العمل الإنتاجي بالمناجم يسير في ظروف جيدة، ولكن الاستعمار عقيدته معروفة، فقد كان ينتج ويستفيد المتروبول من المنتوج، بينما العمال من أبناء البلد لم يحظوا حتى بالمساواة مع الإسبان في نوع الخدمة وفي الأجر وفي ظروف حياتهم بشكل عام. وبعد الاستقلال كان الفساد وغياب التدبير السليم هو سيد الموقف، حتى تم تخريب ما أقامه الإسبان من تجهيزات إيقاف العمل بالمناجم.

الاحالات المرجعية:

(١) قبيلة بالريف الشرقي المغربي، وهي إحدى القبائل الخمسة المشكلة لمجموعة قبائل قلعية.

(٢) جبل معروف بالمنطقة ذكرته المصادر الجغرافية القديمة باسم جبل هرك.

(٣) محمد وهبي، «رحلة جوية من تطوان إلى مليلية»، **جريدة الوحدة المغربية**، السنة ٤، العدد ١٥٥، الجمعة ١٧ شعبان ١٣٥٩/ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠، ص.٣ و٥.

(٤) عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، ضبط وتصحيح محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، الطبعة الأولى، مطبعة الاستقامة القاهرة، ١٩٤٩، ص.٣٦٢

(٥) الحسن بن محمد الوزان الفاسي، **وصف إفريقيا**، الجزء الأول، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٣ ص.٣٤١

(٦) مدينة أو قلعة تازوضة (بالضاد) كانت توجد فوق جبل كوروكو، وقد تكون القبائل المحيطة بها استمدت منها اسم قبائل قلعية.

(٧) الحسن الوزان، م.س، ص.٣٤٣

(٨) مدينة قديمة كانت توجد بمنطقة الريف الشرقي.

(٩) اسم نهر بالريف الأوسط، ومنه استمدت إمارة النكور الإسلامية اسمها، وكذلك عاصمتها مدينة النكور التي خربت على يد المرابطين.

(١٠) الحسن الوزان، م.س، ص.٣٤٤ – ٣٤٥

(١١) مارمول كارباخال، **إفريقيا**، الجزء الثاني، ترجمة محمد حجي ومحمد زنيبر وآخرون، دار نشر المعرفة، الرباط ١٩٨٤، ص.٢٥٨

(١٢) نفسه، ص.٢٦٤

(١٣) يقول عن بني سعيد: "جبل كبير جدا، ويتاخم إقليم الريف، حيث يفصل بينه وبين إقليم كرت نهر نكور. وهو منقسم إلى ثلاثة فروع: بني سعيد، وبني منصور، وبني وليد، وكلهم أغنياء أبطال من قبيلة غمارة" أنظر: مارمول كارباخال، م.س، ص.٢٦٦

(١٤) الحسن الوزان، م.س، ص٣٤٦

(١٥) مارمول كارباخال، م.س، ص.٢٦٧

(١٦) بلدة أزغنغن الصغيرة الموجودة بالقرب من مدينة الناظور.

(١٧) الحسن الوزان، م.س، ص.٣٤٥

(١٨) مخطوط **رسالة في تاريخ المغرب** في عهد السلطان المولى سليمان (مخطوط ميشيغان)، ص ٩.

(١٩) أوجست موليبراس، **المغرب المجهول**، الجزء الأول: **اكتشاف الريف**، ترجمة وتقديم عز الدين الخطابي، منشورات تيفراز الريف ٢، دار النجاح الجديدة ٢٠٠٧، ص ١٠٩

(٢٠) نفسه، ص ١١٠

(٢١) إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ**، الجزء الثالث، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء ١٩٩٤، ص.٢٩٥

(٢٢) نفسه، ص.٢٩١

(٢٣) كريدية إبراهيم، **ثورة بوحمارة ١٩٠٢ – ١٩٠٩**، شركة الطبع والنشر S.I.E، الدار البيضاء ١٩٨٦، ص ٤٧.

(٢٤) إبراهيم حركات، م.س، ص.٢٩٢

(٢٥) عبد الحميد الرايس، م.س، صص ٨٨ – ٨٩.

(٢٦) إبراهيم حركات، م.س، ص ٣٠٠

(٢٧) نفسه، ص.٣٠١

(٢٨) قال أمين الريحاني في مسألة مدة الامتياز للشركة الإسبانية لمناجم الريف ما يلي: "جبل بني بويفرور باعه "بو حمارة" لهذه الشركة الإسبانية؛ أعطاها امتيازا مجهول الحدود والشروط، إلا في المديرية العامة، سنة كان ثائرا على سلطان المغرب (...) وقد تكون الحكومة الحامية عالمة ببعض تلك الشروط والحدود ولكنها متكتمة. قال لي المقيم العام الكولونيل بايبدر جوابا على سؤال سألته: قريبا تنتهي مدة الامتياز، وسيكون للمنطقة حينئذ حقوق في الاستثمار".

أمين الريحاني، **المغرب الأقصى**، نشر مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة، ٢٠١٧، صص. ٣٦٠ – ٣٦١

(٢٩) كريدية ابراهيم، م.س، ص ٥٦.

(٣٠) محمد الصغير الخلوفي، **بوحمارة من الجهاد إلى التآمر**، المغرب الشرقي والريف من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٩م، دراسات ووثائق، دار نشر المعرفة، الرباط ١٩٩٣، صص ٥٦ – ٥٧.

(٣١) نفسه، ص ٥٧.

(٣٢) الحاج العربي الورياشي، م.س، ص ١١٥

(33) Antonio Escudero, «Las Minas de Guelaya y la Guerra del Rif», pp 329-336, **Pasado y Memoria :** Revista de Historia Contemporanea, N° 13, 2014, p.331

(٣٤) الحاج العربي الورياشي، م.س، صص ١١٥ – ١١٦.

(٣٥) موقعان على ساحل البحر المتوسط يوجدان شرق مدينة مليلية.

(٣٦) Antonio Escudero, op.cit, p.331

(٣٧) أحمد عبد السلام البوعياشي، **حرب الريف التحريرية ومراحل النضال**، الجزء الأول، نشر عبد السلام جسوس وسوشبريس، طنجة ١٩٧٤، صص ٥١٥ – ٥١٦.

(٣٨) أمين الريحاني، م.س، ص. ٣٦١

(39) Ramon Touceda Fontenla, « Riquezas Marroquies : Las Minas del Rif », Revista **Marruecos**, Primer Año, N° 12 y 13, Noviembre y Diciembre 1949, p.31

(٤٠) أمين الريحاني، م س، ص. ٣٥٦ – ٣٥٧

(٤١) نفسه، ص. ٣٥٧

(٤٢) الحاج العربي الورياشي، **الكشف والبيان عن سيرة بطل الريف الأول سيدي محمد أمزيان**، الطبعة الأولى، المطبعة المهدية، تطوان ١٩٧٦، ص.١١٥

(٤٣) إن الخلاف الألماني حول طريقة تقسيم النفوذ في المغرب، خاصة مع فرنسا عرف تطورا، إلى اقتربت البارجة الألمانية panther إلى أكادير، مبررة ذلك بنفس المبررات التي قدمتها فرنسا على احتلالها الدار البيضاء، وإسبانيا على احتلالها العرائش، ولكي تتجنب فرنسا أي اصطدام محتمل اتفقت مع ألمانيا أن تتنازل لها على جزء من مستعمراتها في الكونغو بمساحة بلغت ٢٧٥٠٠٠ كلمتر مربع مقابل الاستمرار في سياستها في المغرب. أنظر:

ميكل مرتين، **الاستعمار الإسباني في المغرب (١٨٦٠ – ١٩٥٦)**، ترجمة عبد العزيز الوديي، الطبعة العربية الأولى، منشورات التل، الرباط ١٩٨٨، ص.١٩

(44) Antonio Escudero, op.cit, p.330

(45) Ibidem

(٤٦) كابريال ديلبريل له كتابات مهمة حول جغرافية الريف، خاصة الريف الشرقي وأشهرها كتاب Geografia general de la provincia del Rif

(47) Antonio Escudero, op.cit, p.330

(48) Ibidem

(٤٩) عبد الحميد الرايس، "المسألة المعدنية بالريف والتهافت الأجنبي (١٨٨٠ – ١٩١٢)"، صص ٧٣ – ١٠٣، **مجلة حوليات الريف**، العدد الثاني، السنة الثانية، مطبعة النجاح الجديدة ١٤٢٠/١٩٩٩، ص ٩٠.

(50) Antonio Escudero, op.cit, p.331

(٥١) عبد الحميد الرايس، م.س، ص ٩١.

(٥٢) Antonio Escudero, op.cit, p.331

(٥٣) خافيير أنخيل راموس هيدالغو، **الذكرى المئوية الأولى لاستشهاد الشريف سيدي محمد أمزيان**، الترجمة إلى العربية مرية الصيباري، طبع الطوبريس، طنجة ٢٠٠٩، ص.٣٢.

(54) Antonio Escudero, op.cit, p.331

(55) Ginés Sanmartin Solano, "La Compañia Española de Minas del Rif (1907 – 1984)", pp 55-74, Revista Aldaba, N° 5, 1985, Centro Asociado de la UNED, Melilla, p.61

(٥٦) خافيير أنخيل راموس هيدالغو، م.س، ص.٣٢.

(٥٧) الحاج العربي الورياشي، م.س، ص.١١٥

(٥٨) نفسه، صص ١١٦ -١١٧.

(٥٩) نفسه، ص.١١٨.

(٦٠) نفسه، ص.١١٧

(٦١) نفسه، صص: ١١٧ – ١١٨.

(٦٢) نفسه، ص.١١٨.

(63) Antonio Escudero, op.cit, pp.331-332

(٦٤) الحاج العربي الورياشي، م.س، ص.١١٨

(٦٥) نفسه، ص.١١٩.

(66) Antonio Escudero, op.cit, pp.331-332

(٦٧) عبد الله كموني وعبد الوهاب برومي، **مقاومة الشريف محمد أمزيان من خلال النصوص العربية في يومية تلغراف الريف**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ص.٢٦

(٦٨) نفسه، صص ٢٩ – ٣١

(٦٩) محمد وهبي، م.س

(70) «Minas del Rif: Explotacion de uixan», Revista **Marruecos**, N° 23-24, Marzo 1951, pp.11-12

(٧١) تسع الواحدة من هذه العربات نحو سبعة عشر طنا من الحديد الخام، وتتحرك واحدة تلو الأخرى على المنحدرات تضبطها قوة كهربائية في هبوطها مليئة أو صعودها فارغة. أنظر: محمد وهبي، م.س

(٧٢) محمد وهبي، م.س

(٧٣) أمين الريحاني، م.س، ص. ٣٦١

(74)«Explotaciones de Mineral de Hiero de la Sociedad Anonima Minera (setolazar)», Revista **Marruecos**, N° 23-24, Marzo 1951, pp.13-15

(٧٥) أحمد بودهان، **رسالة الحياة (مذكرات تؤرخ لأهم أحداث القرن العشرين)**، الطبعة الأولى، مطبعة طوب بريس، الرباط أبريل ٢٠٠٦، ص ١٣٩.

(76) «Explotaciones de Mineral…, op.cit, pp.13-15

(٧٧) أحمد بودهان، م.س، ص ١٣٩.

(٧٨) وردت إشارة في مجلة مارويكوس إلى أن المنجم كان عبارة عن مستويات أفقية على ارتفاع ٢٠ إلى ٣٠ مترً لكل مستوى، مترابطة بواسطة مصاعد عمودية. أنظر: «Minas del Rif…, op.cit, pp.11-12

(٧٩) أمين الريحاني، م.س، ص. ٣٦٠

(٨٠) نفسه، ص. ٣٦٢

(81) «Explotaciones de Mineral…, op.cit, pp.13-15

(82) Ramon Touceda Fontenla, op.cit, p.31

(٨٣) محمد وهبي، م.س

(٨٤) أمين الريحاني، م.س، ص. ٣٥٧

(٨٥) «Minas del Rif…, op.cit, pp.11-12

(٨٦) أمين الريحاني، م.س، ص. ٣٦٢

(٨٧) محمد وهبي، م.س

(٨٨) «Minas del Rif…, op.cit, pp.11-12

(٨٩) محمد وهبي، م.س

(٩٠) محمد وهبي، م.س

(٩١) نفسه

(٩٢) «Minas del Rif…, op.cit, pp.11-12

(٩٣) محمد وهبي، م.س

(٩٤) أحمد بودهان، م.س، ص ١٣٩.

(٩٥) محمد وهبي، م.س

(٩٦) أحمد بودهان، م.س، ص ١٤٠.

(٩٧) نفسه.

(٩٨) نفسه.

(٩٩) أمين الريحاني، م.س، ص. ٣٦١

(١٠٠) نفسه.

(١٠١) فاطمة الطويل، "الثروة الصناعية: عندما يتم نهبها وتخلف وراءها الأنقاض"، **جريدة الاتحاد الاشتراكي**، ٨. أبريل ٢٠١٦

(١٠٢) أحمد بودهان، م.س، ص ١٤٢.

(١٠٣) أمين الريحاني، م.س، ص. ٣٦١

(١٠٤) فاطمة الطويل، م.س

(١٠٥) أحمد بودهان، م.س، صص ١٤١ – ١٤٢.

(١٠٦) أحمد بودهان، م.س، ص ١٤٥.

(١٠٧) نفسه، ص ١٤٠.

(١٠٨) محمد وهبي، م.س

(١٠٩) نفسه.

(١١٠) أمين الريحاني، م.س، ص. ٣٦١

(١١١) محمد وهبي، م.س

(١١٢) نفسه.

(١١٣) أحمد بودهان، م.س، ص ١٣٨.

(114) Ginés Sanmartin Solano, op.cit, p.66

(115) Ibid, p.67

(١١٦) فاطمة الطويل، م.س

(117) Ginés Sanmartin Solano, op.cit, p.67

(١١٨) فاطمة الطويل، م.س

(119) Ginés Sanmartin Solano, op.cit, p.67

(١٢٠) فاطمة الطويل، م.س

(١٢١) نفسه